



قراءة أسبوعية في تطورات الأحداث والموافق في مدينة القدس

تصدر عن قسم الأبحاث والمعلومات

14-20 شباط/فبراير 2018

الاحتلال يحاصر باب العمود بالأبراج الأمنية وتوافق الأحزاب الإسرائيلية حول قانون "تقييد الأذان"

تتصاعد مشاريع الاحتلال التهودية في القدس المحتلة، فمن انطلاق العمل في مشروع "بيت الجوهري" قرب ساحة البراق، إلى تغيير معالم منطقة باب العمود والانتهاج من بناء البرج الأمني الأول في إطار خطة شاملة لتغيير معالم المنطقة، وهي خطوات تأتي مع إعادة طرح مشروع "تقييد الأذان"، وهي خطوات تأتي في سياق فرض مزيدٍ من الإجراءات التهودية في المدينة المحتلة. وعلى الصعيد الديموغرافي يعمل الاحتلال على تشريع قانوني يهدف لسحب البطاقة الزرقاء "الإقامة الدائمة" من الفلسطينيين في القدس المحتلة، ممن يتهمهم الاحتلال بتشكيل خطرٍ على دولته.

التهويد الديني والثقافي والعمراني:

بدأت سلطات الاحتلال العمل على مشروع "بيت الجوهري - بيت هلييا" الواقع غرب ساحة البراق، وسيضم المشروع عدة طبقات تبلغ مساحتها الإجمالية نحو 2825م²، وسيضم البناء التهودي الضخم مركزاً تعليمياً ودينيًا، وصالات مخصصة للزوار والاحتفالات، بالإضافة لمكتبة كبيرة، وسيخصص الطابق الواقع تحت الأرض لعرض "الآثار" اليهودية، التي يدعي الاحتلال أنها تعود لفترتي "المعبد" الأول والثاني.

وفي إطار البناء التهودي في القدس المحتلة، أنهت قوات الاحتلال في 14/2 أعمال بناء أحد الأبراج الأمنية على مدخل باب العمود، وتستمر الأعمال لإنجاز ثلاثة أبراج أخرى، على أن تستكمل إجراءات الاحتلال بوضع بوابات عند مداخل المنطقة تسمح بحصر والتدقيق في هويات الداخلين والخارجين،





بالإضافة لإعادة بناء شكل المدرج بشكلٍ كامل.

وفي سياق متصل، تستمر اقتحامات المسجد بشكلٍ شبه يومي، ففي 2/14 منع حراس المسجد الأقصى مجموعة من المستوطنين إقامة طقوس تلمودية في منطقة باب الرحمة داخل المسجد، حيث تدخلت قوات الاحتلال مباشرة ومنعت اقتراب المصلين من المكان. وفي 2/18 اقتحم نحو 105 مستوطنين باحات المسجد، وارتدى معظمهم اللباس التلمودي. وفي 2/19 اقتحم 86 مستوطنًا الأقصى المبارك من باب المغاربة، بحراسة مشددة من قوات الاحتلال الخاصة.

ومتابعة لإعادة طرح أذرع الاحتلال لقانون "الأذان"، كشفت صحيفة إسرائيل اليوم العبرية في 2/20، بأن وزير الأمن الداخلي جلعاد أردان أبلغ رئيس لجنة الدستور البرلمانية نيسان سلوميانسكي، عن تفاهم الأحزاب الإسرائيلية الأساسية "الليكود والبيت اليهودي وإسرائيل بيتنا"، حول مشروع "تقييد الأذان"، ومن ضمن هذه التفاهمات، الاتفاق على أن لا تقل غرامة خرق القانون عن 10 آلاف شيكل (2800 دولار)، وتوسيع صلاحيات الشرطة في مصادرة أجهزة مكبرات الصوت في المساجد، ويقضي مشروع القانون بمنع استخدام مكبرات الصوت، في الفترة ما بين الحادية عشرة ليلاً وحتى السابعة صباحاً، في استهداف واضح لأذان الفجر، وفرض مزيدٍ من الإجراءات التهودية في المناطق المحتلة.

التهويد الديمغرافي:

تتابع بلدية الاحتلال في القدس هدم منازل ومنشآت الفلسطينيين في القدس المحتلة، ففي 2/14 هدمت جرافات الاحتلال منزلاً في بيت صفافا، بحجة البناء دون ترخيص. وفي 2/20 هدمت جرافات الاحتلال منزلاً في تجمع جبل البابا البدوي في بلدة العيزرية جنوب شرق مدينة القدس المحتلة.

وفي سياق القوانين الاستيطانية الرامية لخفض أعداد الفلسطينيين في القدس والمناطق المحتلة الأخرى، كشفت صحيفة هآرتس عن مصادقة اللجنة الوزارية لشؤون التشريع بـ"الكنيست"، على مشروع قانون جديد، يمنح حكومة الاحتلال القدرة على سحب "الإقامة الدائمة" من الفلسطينيين بالقدس المحتلة، وبحسب القانون تستطيع حكومة الاحتلال سحب الإقامة من أي فلسطيني "إذا ثبت تورطهم في أعمال معادية لإسرائيل، أو مسوا بأمنها أو أدينوا في خيانة الأمانة"، ويعطي القانون الجديد هذه الصلاحية





لوزير الداخلية في حكومة الاحتلال. ويشير مراقبون بأن هذا القانون يأتي لتسريع وتيرة سحب البطاقة الزرقاء من منفذي العمليات الفردية وعائلاتهم، ومن الشخصيات الفلسطينية المؤثرة، دون مرور هذه القرارات بالمحاكم الإسرائيلية، ويصبح سحب الإقامة مبرماً فور صدوره.

التفاعل مع القدس:

أكد وكيل الأزهر الشريف عباس شومان، خلال اجتماع عقده اللجنة المكلفة بمتابعة تنفيذ توصيات مؤتمر الأزهر العالمي لنصرة القدس، أن كافة قطاعات الأزهر وضعت قضية القدس في صدارة أجندتها وأنشطتها خلال العام الجاري، كما أنها ستكون محور أنشطة "المهرجان الأول لإبداعات طلاب الأزهر"، المقرر عقده في نيسان/أبريل المقبل، والذي يشمل مختلف المجالات الثقافية والأدبية والفنية. وكشف أن كافة المنصات الإعلامية وصفحات الأزهر الشريف على مواقع التواصل الاجتماعي، تعمل على التوعية بقضية القدس، والتأكيد على هويتها العربية، وفضح المشاريع الرامية إلى العبث بهوية القدس، باستخدام عدد من اللغات الأجنبية، من أجل الوصول إلى أكبر الشرائح الممكنة.

وفي العاصمة تونس، وتحت شعار "القدس العاصمة الأبدية لدولة فلسطين"، تظاهر 12 حزباً ومنظمة غير حكومية وجمعية تونسية في 2/18، بتنظيم من "التنسيقية الوطنية لتجريم التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي"، ورفع المشاركون الأعلام الفلسطينية والتونسية، وطالبوا بتجريم التطبيع مع الاحتلال.

وكانت "التنسيقية الوطنية لتجريم التطبيع مع الاحتلال" عقدت الملتقى الأول لها بداية هذا الشهر، واعتبرت من خلال بيان لها عن اعتبار "الصهيونية" خطراً على تونس، وأضاف البيان أن سنّ قانون تجريم التطبيع سيكون دعماً قوياً لفلسطين وشعبها وقضيتها، مطالباً بوحدة مختلف القوى التونسية لمواجهة هذه التحديات.

